### البرلمان يقر رسمياً الاتفاق على ما بعد «بريكست»

# بريطانيا تخرج من الاتحاد الأوروبي .. منقسمة إلى المجهول

لندن – «وكالات» : وافق البرلمان البريطاني على الاتفاق التجاري الذي اقترحه رئيس الوزراء بوريس جونسون لما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بينما يتطلع الجانبان لفتح صفحة جديدة من العلاقات قبل أيام من انفصالهما فعلياً.

ووقعت بريطانيا والاتحاد الأوروبي الاتفاق الأربعاء، وسيضع البرلمان البريطاني اللمسات الأخيرة على تنفيذه، منهياً مفاوضات دامت 4 سنوات ومحافظا على تجارة يقترب حجمها من تريليون دولار سنويا.

وقال الجانبان إنها فرصة لفتح صفحة جديدة في علاقة بدأت بعد إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لكنها كثيراً ما شهدت عزوفاً بريطانياً عن الدخول في تكامل سياسي واقتصادي أوثق.

وفي جلسة برلمانية للتصويت على الاتفاق، عبر جونسون عن أمله في العمل «يدا بيد» مع الاتحاد الأوروبي حينما تتشارك المصالح.

وقال: «بريكست ليس نهاية بل بداية»، في إشارة لاتفاق الانفصال عن الاتحاد.

وتابع «المسؤولية الآن على عاتقنا جميعاً للاستفادة بأقصى قدر من السلطات التي استعدناها والأدوات التي استرددناها بين أيدينا».

وأيد مجلس العموم البريطاني الاتفاق بـ 521 صوتاً مقابل 73 صوتا رافضا.

وأعطت الملكة إليزابيث موافقتها الأخيرة على التشريع، ما يسمح للحكومة بتنفيذ الاتفاق.

من ناحية أخرى تخرج بريطانيا أمس الخميس من فلك الاتحاد الأوروبي وتدير ظهرها لعلاقة عاصفة استمرت 48 عاماً مع المشروع الأوروبي، إلى مستقبل مبهم سيشكل مسار شعبها لأجيال قادمة.

وسيتأكد الانفصال بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي الذي أصبح يعرف ببريكست، عندما تدق الساعة معلنة انتصاف الليل في بروكسل، أي 2300 بتوقيت لندن، لتنتهي عضوية بريطانيا المؤقتة التي استمرت بعد انسحابها رسمياً من الاتحاد في 31 يناير الماضي.

وعلى مدى 5 أعوام هيمنت تقلبات أزمة بريكست على الشؤون الأوروبية، وأرقت أسواق الجنيه الاسترليني، وهزت سمعة بريطانيا أحد الأعمدة الرئيسية التي يرتكز عليها الاستقرار الغربي اقتصادياً وسياسياً.

وصور المؤيدون بريكست، فجراً جديداً للمملكة المتحدة، وكأنها ستنال به استقلالها، لكنه أضعف الروابط التي تجمع انجلترا، وويلز، واسكتلندا، وأيرلندا الشمالية، في اقتصاد واحد حجمه 3 تريليونات دولار.

وقال رئيس الوزراء بوريس جونسون للبرلمان قبل ساعات من اعتماد اتفاقه التجاري مع الاتحاد الأوروبي: «بريكست ليس نهاية بل بداية»، وقال للصحافيين مازحاً وهو يبتسم فيما بعد، إنه قرأ الاتفاق الذي وقعه، وطمأن أوروبا على أن بريطانيا ستظل «الحضارة الأوروبية المثالية».

غير أن جونسون الذي كان عنواناً لحملة الخروج من الاتحاد الأوروبي، لم يسهب في الحديث عن تفاصيل ما يريد بناءه بالاستقلال الجديد، أو كيف سيفعل ذلك في الوقت الذي يقترض فيه مبالغ قياسية لسداد كلفة أزمة كورونا.

في 23 يونيو 2016 صوت 17.4 مليون ناخب يمثلون 52 في المئة من الناخبين، في استفتاء بالموافقة على الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، بينما أيد البقاء فيه 16.1 مليون ناخب يمثلون 48 في المئة من مجموع الأصوات، ولم يغير أحد تقريباً رأيه، وأيدت انجلترا، وويلز الانفصال بينما أيدت اسكتلندا، وأيرلندا الشمالية البقاء في الاتحاد.

وأظهر الاستفتاء انقسام بريطانيا على ما يتجاوز بكثير، الاتحاد الأوروبي وغذى البحث عن الذات في كل شيء من الانفصال عن الدولة، إلى الهجرة، إلى الرأسمالية والتاريخ الامبراطوري، ودور بريطانيا في العصر الحديث.

وكان الخروج من الاتحاد الأوروبي حلما بعيد المنال لمجموعة متنافرة من «المشككين في الوحدة الأوروبية» على هامش المسرح السياسي البريطاني، فعندما انضمت بريطانيا للاتحاد الأوروبي في 1973 كانت تبدو «رجل أوروبا المريض»، وقبل عقدين من الزمان فحسب، كان قادة بريطانيا يتداولون فكرة الانضمام إلى اليورو، عملة أوروبا الموحدة.

وقال جونسون: «فقدت المؤسسة البريطانية في الأساس سحرها ودخلنا ما كان ساعتها السوق المشتركة فعلياً بدافع حماية الذات، اعتقدنا أن ذلك أفضل مستقبل لنا، ولم يكن بوسعنا رؤية طريق آخر للسير فيه».

وبعد 48 عاماً قال جونسون: «نرى مستقبلاً عالمياً لأنفسنا».

ووصل جونسون إلى مقعد السلطة في 2019 واقتنص معاهدة الانفصال عن الاتحاد الأوروبي واتفاقاً تجارياً مخالفاً كل التوقعات، وحقق أكبر أغلبية للمحافظين منذ مارغريت ثاتشر في انتخابات 2019.

وفي نظر الأنصار يمثل بريكست هروباً من مشروع محكوم بالفشل، تهيمن عليه ألمانيا، وتخلف عن القوتين الرائدتين في العالم الولايات المتحدة والصين، أما معارضوه فيقولون إنه حماقة ستضعف الغرب وتنسف ما تبقى من نفوذ عالمي لبريطانيا، وتقوض اقتصادها وسيجعلها في النهاية مجموعة جزر ذات دور عالمي أصغر.

وبعد خروج المملكة المتحدة من السوق الموحدة أو الاتحاد الجمركي اليوم الخميس، سيحدث بالتأكيد تقريباً بعض الاضطراب على حدودها، فزيادة الإجراءات البيروقراطية تعني زيادة الكلفة على مستوردي البضائع ومصدريها بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

ويتوقع ميناء دوفر انخفاض حجم البضائع في أوائل يناير(كانون الثاني) المقبل، ويقول إن أكثر الفترات إثارة للقلق، ستكون في النصف الثاني من الشهر نفسه، عندما ترتفع أحجام البضائع من جديد.

ويعني الانفصال بعد عضوية استمرت ما يقرب من نصف قرن تغييراً في كل شيء، من جوازات سفر الحيوانات الأليفة، إلى قواعد إصدار رخص القيادة للبريطانيين في أوروبا.

وزاد التأييد لاستقلال اسكتلندا لأسباب منها بريكست وبسبب جائحة كورونا، الأمر الذي يهدد الاتحاد السياسي بين انجلترا واسكتلندا الذي يبلغ عمره 300 عام.

وقالت الزعيمة الاسكتلندية نيكولا ستيرجن: «يجب الاستفتاء على الاستقلال في أوائل الدورة البرلمانية التي تبدأ العام المقبل».

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في الحملة الداعمة لـ «بريكست»

# إسرائيل ترفض العودة إلى الاتفاق مع إيران حتى بعد تعديله

منشأة نووية في إيران

الأراضي المحتلة – «وكالات» : جددت إسرائيل رفضها العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، على عكس أي انطباع آخر عن موقف تل أبيب في الأخيرة، حسب مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو مساء الأربعاء.

وبحسب ما نقلته صحيفة «جيروساليم بوست» على موقعها الإلكتروني عن مصدر في مكتب نتانياهو، فإن «موقف إسرائيل لا لبس فيه، لا ينبغي بأي حال من الأحوال العودة إلى هذه الصفقة السيئة».

وجاءت هذه التصريحات بعد أقل من أسبوع من نشر وكالة «فرانس برس» مقابلة مع السفير الإسرائيلي في ألمانيا جيريمي إيزاكاروف بعنوان: «إسرائيل منفتحة على الجهود الألمانية لتوسيع الاتفاق النووي الإيراني بمزيد من القيود».

وقال إيزاكاروف إن دعوة وزير الخارجية الألماني هايكو ماس لإعادة تقييم خطة العمل الشاملة المشتركة، كما تُعرف الصفقة الإيرانية، هي «خطوة في الاتجاه الصحيح».

وقال مسؤول كبير في مكتب رئيس الوزراء إن تصريحات إيزاكاروف أسيء تفسيرها، وسعت لتوضيح أن موقف إسرائيل هو أن خطة العمل الشاملة المشتركة غير مقبولة، حتى مع التغييرات.

وتابع المسؤول «على نقيض الانطباع الذي حصل في المقابلة الصحافية مع السفير الإسرائيلي في ألمانيا، جيريمي إيساخاروف، فإن إسرائيل تعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يجب العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني في 2015، الصفقة المعيبة من الأساس».

ونقلت صحيفة جيروساليم بوست، أن تصريح السفير الإسرائيلي في ألمانيا، عن ترحيب إسرائيل بجهود ألمانيا لتوسيع الاتفاق مع إيران، ليشمل صواريخها الباليستية، وتدخلاتها في شؤون الدول الأخرى ودعم الإرهاب، يُمكن أن يساهم في التوصل إلى حل للمشاكل مع إيران.

وشدد المسؤول على أن «الصفقة أعطت إيران طريقاً معبّدة بالذهب لبناء البنية التحتية الحيوية لترسانة كاملة من القنابل النووية. وأعطتها الموارد اللازمة لتصعيد عدوانها وإرهابها بشكل كبير في جميع أنحاء الشرق الأوسط» مشدداً على أن هذه الصفقة «سيئة وستظل كذلك، حتى لو عُدلت».

# تصاعد المواجهة بين رئيس أوكرانيا والمحكمة الدستورية

«وكالات» : تصاعدت المواجهة بين رئيس أوكرانيا فولوديمير زيلينسكي والمحكمة الدستورية بعد أن رفضت المحكمة مرسوماً يقضي بتعليق رئيسها.

ودخل الرئيس زيلينسكي في مواجهة مع المحكمة منذ أكتوبر عندما ألغت جزءاً مهما من تشريع تحتاجه الدولة الواقعة في شرق أوروبا للإفراج عن المساعدات الدولية.

وأصدر زيلينسكي مرسوماً، الثلاثاء، بوقف رئيس المحكمة أولكسندر توبيتسكي، لمدة شهرين بناء على طلب الادعاء لأن القاضي يخضع للتحقيق، وفقاً لوكالة بلومبرغ للأنباء.

إلا أن المحكمة قالت إن «هذا الأمر ليس له قوة قانونية ولا يمكن تنفيذه»، بحسب بيان على موقعها على الإنترنت الأربعاء.

وتعهد زيلينسكي بتنفيذ التعليق بالكامل.

وقد أثارت المحكمة النزاع عندما ألغت قانوناً يجرم تقديم معلومات كاذبة عن إقرارات أصول المسؤولين من جانب الموظفين العموميين وحكمت أنه لا يمكن مراقبة أصول القضاة أو حياتهم الشخصية.

# ماكرون: الحوار بين الاتحاد الأوروبي والصين صار أقوى

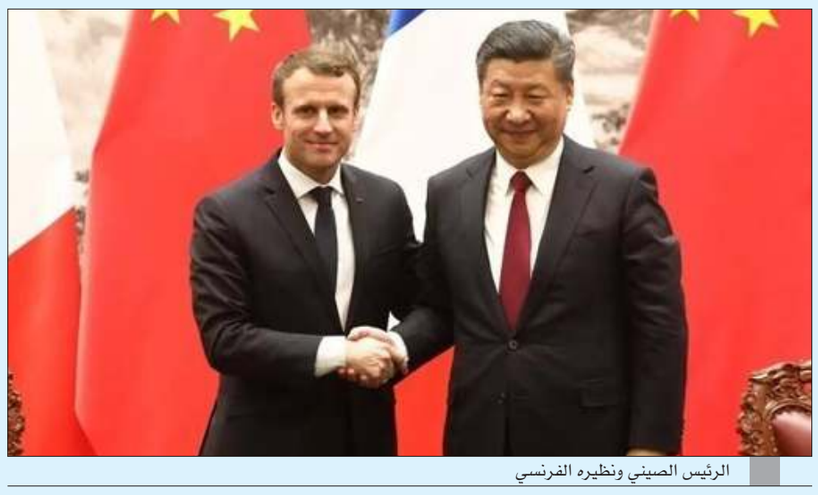
الرئيس الصيني ونظيره الفرنسي

باريس – «وكالات» : قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الأربعاء، إن «العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين تعززت في السنوات الأخيرة وستزداد قوة بعد أن أبرم الجانبان اتفاقاً استثمارياً سيتيح للشركات الأوروبية وصولاً أكبر إلى الأسواق الصينية.

وقال ماكرون في بيان على تويتر: «الحوار بين أوروبا والصين صار أقوى وأصبح أكثر توازناً في الأعوام القليلة الماضية. والأمر مستمر».

جرى إبرام اتفاق الاستثمار في وقت سابق.

وبحسب نسخة مكتوبة من اجتماع عبر الإنترنت بين قادة الاتحاد الأوروبي والرئيس الصيني شي جين بينغ، عرض ماكرون زيارة الصين خلال الشهور المقبلة بصحبة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لمناقشة مجالات جديدة للتعاون مثل الرعاية الصحية والبيئة.

# أعلى محكمة بهونغ كونغ تأمر بإعادة قطب الإعلام جيمي لاي إلى السجن

«وكالات» : أعادت أعلى محكمة بهونغ كونغ قطب الإعلام جيمي لاي إلى السجن ليواجه محاكمة في اتهامات تتعلق بالأمن القومي، وألغت قرار محكمة أدنى درجة وصفه الإعلام الرسمي الصيني بـ «غير معقول».

وقضت محكمة الاستئناف النهائي بعودة جيمي لاي إلى الحجز بعد جلسة استماع عقدت اليوم الخميس في هونغ كونغ.

وأفرجت محكمة أدنى درجة عن مؤسس شركة «نيكست ديجيتال» من السجن في الأسبوع الماضي بكفالة بلغت 10 ملايين دولار هونغ كونغي (1.3 مليون دولار أمريكي) ووضعته قيد الاقامة الجبرية في انتظار محاكمة العام المقبل.

وانتقدت صحيفة «بيبولز ديلي» المتحدثة باسم الحزب الشيوعي الحاكم القرار في مقال يوم السبت، مهددة بنقل القضية يمكن أن تنقل إلى المحاكم في البر الرئيسي، بموجب قانون الأمن.

قطب الإعلام في هونغ كونغ جيمي لاي

# ترامب يطلع على معلومات عن مكافآت صينية لقتل أمريكيين في أفغانستان

واشنطن – «وكالات» : أفادت تقارير إعلامية بأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اطلع على معلومات استخباراتية زعمت أن الصين عرضت أموالاً على جهات فاعلة غير حكومية في أفغانستان لمهاجمة الجنود الأمريكيين في البلاد.

ونُشرت هذه المزاعم الأربعاء، على موقع أكسيوس الإخباري وشبكة سي إن إن، التليفزيونية نقلاً عن مسؤولين بارزين في الحكومة، في تطور يُحتمل أن يزيد توتر العلاقات الأمريكية مع الصين.

وذكر موقع أكسيوس أن الرئيس اطلع على المعلومات الاستخباراتية في 17 ديسمبر (كانون الأول) الجاري، وأن المسؤولين يعملون على التحقق من صحتها.

وفي الصيف الماضي، ترددت معلومات استخباراتية عن رصد روسيا مكافآت لقتل جنود أمريكيين في أفغانستان، ما تسبب في موجة من الاضطرابات في واشنطن.

ومع ذلك، نفى ترامب دائماً هذه التقارير ووصفها بـ «أخبار زائفة».

من جهة أخرى غيّر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والسيدة الأولى ميلانيا ترامب، جدول أعمالهما وقررا قضاء ليلة رأس العام في واشنطن، بصورة مفاجئة، والتخلي عن حضور حفل كان مقرراً في فلوريدا.

ومن المخطط أن يغادر الاثنان فلوريدا صباح أمس الخميس، حسب برنامج يومي مُحدث نشره البيت الأبيض، ولن يحضر ترامب حفل رأس العام الجديد في منتجعه «مار إيه لاغو»، رغم شراء الضيوف تذاكره، حسب وسائل إعلام أمريكية.

ولم يذكر البيت الأبيض سبب المغادرة المفاجئة.

من جهة أخرى أشاد وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو في بيان الأربعاء، بسن تشريع للسودان يسمح بسداد تعويضات لضحايا تفجيرات سفاراتي الولايات المتحدة في شرق أفريقيا في 1998، وعلى المدمرة «يو إس إس كول» في 2000، ومقتل موظف وكالة المعونة الأمريكية جون غرنفيل في 2008.

وكان التشريع، قانون تسوية مطالبات السودان، من بين أحكام مشروع القانون الشامل الذي وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يوم الأحد الماضي.

وقال وزير الخارجية الأمريكي، إن «سن هذا التشريع يمثل تغييراً جوهرياً في علاقة السودان ليس فقط مع الولايات المتحدة، ولكن أيضاً مع المجتمع الدولي بأسره».

وأكد أن التشريع يزيل عائقاً رئيسياً أمام إعادة اندماج السودان الكامل في الاقتصاد العالمي، ما يمهد الطريق لزيادة حجم التجارة والاستثمار بشكل كبير.

وجاء إدراج التشريع في مشروع قانون الإنفاق الهائل بعد رفع إدارة ترامب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وبعد أشهر من المفاوضات على بنود القانون.

من جانب آخر اختار الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن كاثلين هيكس، مسؤولة سابقة في وزارة الدفاع (البنتاغون) إبان إدارة الرئيس باراك أوباما ، لتكون أول نائبة لوزير الدفاع، وفقاً لما ذكره مكتبه الانتقالي.

وذكرت وكالة بلومبرغ للأنباء، الأربعاء أن هيكس، التي ترأس فريق بايدن الانتقالي للبنتاجون، تعمل مديرة برنامج الأمن الدولي بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومقره واشنطن.

وشغلت هيكس منصب نائبة وكيل وزارة الدفاع للاستراتيجية والخطط والقوات من 2009 إلى 2012 وكنائبة لوكيل وزارة الدفاع للسياسة من 2013–2012.

ويعتزم بايدن أيضاً ترشيح كولن كال، مستشاره السابق للأمن القومي السابق عندما كان نائباً للرئيس، لمنصب وكيل وزارة الدفاع للسياسات.

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وزوجته ميلانيا

# الادعاء التركي يطلب معاقبة 108 أشخاص على احتجاجات كوباني

أنقرة – «وكالات» : ذكرت وسائل إعلام حكومية، الأربعاء، أن مدعين أتراك أعدوا لائحة اتهام ضد 108 أشخاص، بينهم السياسي الكردي المسجون صلاح الدين دمرداش، فيما يتعلق باحتجاجات أثارها هجوم مسلح على بلدة كوباني السورية عام 2014.

وقالت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الأسبوع الماضي إن «على تركيا الإفراج عن دمرداش، المتهم بالفعل بجرائم متعلقة بالإرهاب»، قائلة إن «تبرير سنوات سجنه الأربع كان غطاء للحد من التعددية والحوار».

وقالت وكالة أنباء الأناضول الرسمية إن «مكتب المدعي العام في أنقرة طلب معاقبة 108 من المشتبه بهم في عدة تهم بينها 37 حالة قتل والإضرار بوحدة وسلامة أراضي الدولة».

وفي أوائل أكتوبر أمرت محكمة تركية باحتجاز 17 شخصاً قبل محاكمتهم، بينهم أعضاء بارزون في المعارضة الموالية للأكراد، بخصوص احتجاجات كوباني في أكتوبر 2014 والتي أدت إلى مقتل 37 شخصاً.